الانتخابات الرئاسية الربيع المقبل

التعديلات الحكومية المفاجئة تربك المعارضة الجزائرية

الجزائر/ (أ ف ب)

نجح الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بتغييراته الحكومية الأخيرة في إرباك جميع معارضيه، كما تشير إلى ذلك أغلب التحليلات لمغزى هذه التغييرات المفاجئة.

وتؤكد قيادات في المعارضة الجزائرية أن التعديل الحكومي الأخير الذي أجراه الرئيس بوتفليقة يمثل حلا ترقيعيا، في ظل الانسداد الاجتماعي وبروز ملفات الفساد في قطاعات استراتيجية، خاصة بعد الإبقاء على وزراء ثبت فشلوا في تسيير وزاراتهم.

وتخشى أغلبية الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر من أن يكون التعديل الحكومي الأخير يهدف إلى محاصرة أي منافس جدي لبوتفليقة أو لمن سيرضى عنه خليفة له في الانتخابات الرئاسية المقبلة وغلق المجال السياسي أمامه، ومن أجل توجيه النتيجة النهائية للانتخابات بشكل يحافظ على الوضع القائم.

ويقول المحلل السياسي رشيد تلمساني: إن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة زاد من قوته من خلال خلال تعيين مقربين منه مثل وزير الداخلية الجديد الطيب بلعيز تحسبا للانتخابات الرئاسية المقررة في ابريل 2014م.

ولم يعلن بوتفليقة موقفه من هذه الانتخابات، في حين أعلنت كثير من الأحزاب دعمها له للترشح لولاية رابعة رغم عدم شفائه التام من الجلطة الدماغية التي اصيب بها في ابريل ونقل على اثرها للعلاج في فرنسا لمدة ثلاثة أشهر.

وترشح مصادر مطلعة أن يكون الرئيس الجزائري المقبل الذي ستأتي به الانتخابات المزمع إجراؤها في ربيع 2014م، واحدا من بين مرشحين يرضى عنهما بوتفليقة ولا يقبل بهما جنرالات كبار في الجيش الجزائري، وهما سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس وعبدالمالك سلال

رئيس الحكومة الصاعد بسرعة في سلم كبار الشخصيات الحاكمة في الجزائر.

وتقول بعض الأحزاب: إنها اصبحت مضطرة إلى إعادة النظر في جدوى المشاركة في انتخابات الرئاسة المقبلة خاصة وأن المؤشرات على عدم جدية السلطة الجزائرية في إجراء انتخابات ديمقراطية أصبحت قوية جدا.

ويعتقد بعض المراقبين أن الرئيس الجزائري سيكون في الانتخابات الرئاسية المقبلة كالعداء الذي يخشى عدم حصوله على المرتبة الأولى في سباق يجري فيه بمفرده.

وقال محللون جزائريون إن التعديل الحكومي الأخير أحدث حالة طوارئ داخل أحزاب المعارضة، التي لم تخف خشيتها من غلق اللعبة الديمقراطية بشكل مخيف ولأسباب تتعلق في أغلبها بمحاولة للملمة ملفات الفساد في شركة النفط الوطنية (سوناطراك)، التي تعصف بالجزائر، والتي تسعى السلطات إلى إخفاء تفاصيلها المثيرة، باعتبار أن التهم تشمل رجالا كبارا في الدولة بينهم شقيق الرئيس الجزائري سعيد بوتفليقة بل وحتى الرئيس نفسه.

ورغم أن بعض الأحزاب تصر على المضي قدما في الإعداد للانتخابات الرئاسية وخوض غمار هذا السباق، رغم اعتقادها بأن نتائجه أضحت محسومة مسبقا، فإن قياديين في أحزاب جزائرية أخرى يؤكدون أن الظروف الحالية لا تشجع على الانتخابات.

وقال عبدالمجيد مناصرة رئيس جبهة التغيير: إن الدستور الجزائري يمنح لرئيس الجمهورية صلاحية تعديل الحكومة، غير أن الإجراء هذه المرة غير مألوف في شكله وتوقيته وكذا ظروفه "لأنه تعديل ربع الساعة الأخير لاستكمال ربع السلطة المتبقي". وهذا يخدم، في تقديره، العهدة الرابعة.

وتقول مصادر مقربة من جبهة التغيير التي يعد رئيسها أول من دعا لمرشح توافق ديمقراطي: إن ما يهم جبهتهم هو ألا "يعرقل التعديل الحكومي تنظيم انتخابات ديمقراطية ونزيهة، وأن لا يؤثر على استقرار البلاد بالنظر إلى ظروف الجزائر على الصعيد الإقليمي".

ويؤكد مناصرة أن البلاد بحاجة ماسة إلى انتقال ديمقراطي ويرى أن ما أقدم عليه الرئيس بوتفليقة لن يوقف رغبة إرادة الأحزاب في تجسيد المبادرات التي طرحتها والتي تضمن من وجهة نظرها تقديم مرشح بحظوظ قوية للفوز بالرئاسة مهما خططت السلطات القائمة للتلاعب بنتائج الانتخابات.

المشاورات الحزبية تؤخر تشكيل الحكومة المغربية

الرباط/وكالات

لا تزال مفاوضات تشكيل الحكومة الثانية في المغرب برئاسة عبدالإله بنكيران غير مكتملة، حيث لم يتوصل رئيس الوزراء بعد إلى إعلان التشكيلة النهائية للحكومة.

ويخيم جو من الترقب على مختلف مكونات الشعب المغربي بانتظار الإعلان الوشيك عن التعديل الذي سيطال الحكومة الحالية التي يقودها الحزب الإسلامي العدالة والتنمية، باعتباره الفائز بالمركز الأول في انتخابات 25 نوفمبر 2011م.

وحسب مراقبين فإن الإعلان عن التعديل الحكومي قد طال، بسبب تعثر المفاوضات الجارية بين رئيس الحكومة والأمين العام للحزب الإسلامي عبدالإله بنكيران وزعيم حزب التجمع الوطني للأحرار ووزير الاقتصاد والمالية السابق صلاح الدين مزوار.

وتطلبت هذه المفاوضات وقتا طويلا تجاوز الشهرين بعد أن قرر حزب الاستقلال الحليف السابق للعدالة والتنمية مغادرة ركب الحكومة المغربية والالتحاق بصفوف المعارضة، ليؤدي بذلك إلى تسجيل كثير من التعثر والارتباك في عمل الحكومة التي تعذر على رئيسها بنكيران إعادة الترميم في وقت يسمح الاستمرار في العمل ومزاولة الصلاحيات التي يخولها القانون للحكومة.

وذكرت مصادر غير رسمية أن صلاح الدين مزوار حصل على التزام من رئيس الحكومة لمعاودة هيكلة البناء الحكومي. في حين سرّبت أوساط حزبية أن المطالب التي تقدم بها لبنكيران من أجل رفع عدد حقائبه الوزارية تم الموافقة عليها، ليحصل تجمع الأحرار على ثماني حقائب.

وتتداول الأنباء بقرب الإعلان عن التشكيل الجديد للحكومة المعدلة في غضون ساعات، في حين تروّج أنباء أخرى لإمكانية تأجيل هذا التعديل بسبب الخلاف الحاد حول منصب وزير الاقتصاد والمالية الذي يريد أن يظفر به صلاح الدين مزوار رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار والذي سبق له أن سيّر هذا القطاع الحيوي عندما كان وزيرا في حكومة عباس الفاسي رئيس حزب الاستقلال من أكتوبر 2007م، وحتى نوفمبر 2011م.

ومن بين التحفظات على مزوار هو أن اسمه تردد في عمليات غير قانونية، حيث أنه تبادل علاوات بينه وبين خازن المملكة وهو الموضوع الذي أثار لغطا في الصحافة المغربية وجدلا كبيرا ونقاشا سياسيا واسعا تحت قبة البرلمان.

وكان وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، قد أعلن قبل عام عن فتح تحقيق من قبل وزارة العدل للبحث في الوثائق التي نشرتها جريدة «أخبار اليوم» المحلية عن تقاضي مزوار لـ80 ألف درهم شهريا من الخزينة العامة للمملكة، مقابل توقيعه لنورالدين بنسودة، الخازن العام للمملكة على 100 ألف درهم شهريا، وهو الأمر الذي صدم الرأي العام وأثار ضجة حينها.

طالبان تهاجم القنصلية الأميركية بغرب أ-فغانستان

كابول/

انفجرت سيارة مفخخة أمس قرب القنصلية الأمريكية في ولاية هرات غربي أفغانستان وأسفرت الاشتباكات التي أعقبت الانفجار عن سقوط عدد من القتلى والجرحى من مقاتلي حركة طالبان والقوات النظامية الأفغانية.

وذكر متحدث باسم طالبان أن الهجوم الذي تبنت الحركة المسؤولية عنه أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من عشرين شخصا، بينهم أجانب. وقالت الولايات المتحدة إن أيا من العاملين في القنصلية لم يصب في الحادث، وإن القوات الأميركية تؤمّن الموقع.

وتباينت حصيلة الحادث من القتلى والجرحى، حيث قالت وسائل إعلام أفغانية نقلا عن مصادر أمنية وطبية إن ثلاثة أشخاص قتلوا وأصيب 21 آخرون -منهم 18 مدنياً- في هجوم شنه مسلحون تابعون لطالبان على القنصلية. ويؤشر الحادث على الوضع الأمني الصعب في البلاد في وقت خفضت فيه واشنطن قواتها قبل أن تنسحب بشكل كلي العام المقبل.

وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن سبعة مسلحين من طالبان هاجموا القنصلية من خلال تفجير سيارتين ملغومتين ليعقب ذلك تبادل لإطلاق النار بين المهاجمين والقوات الأميركية، في حين قال مسؤولون أمنيون أفغان إن عدد المهاجمين ناهز الستة.

وأشارت الشرطة الأفغانية إلى أن 16 مدنياً على الأقل أصيبوا في الهجوم، حيث قال المتحدث باسم شرطة ولابة هرات عبد الرؤوف أحمدي إن الناس كانوا نائمين في منازلهم حول مجمع القنصلية، وأصيبوا عندما هز الانفجار القوي زجاج نوافذ بيوتهم.

وقال مصدر: إن طالبان بدأت في الآونة الأخيرة تنفيذ هجمات مركزة على مقار أمنية سواء تابعة للقوات الأفغانية أو للقوات الأجنبية.

واشنطن تنتقد بيونج يانج بشأن مفاعل يونجبيون النووي

واشنطن/ (رويترز)

وجهت الولايات المتحدة انتقادات لكوريا الشمالية بشأن تقارير أفادت بأن بيونج يانج أعادت تشغيل مفاعل للأبحاث في مجمع يونجبيون النووي يمكنه انتاج البلوتونيوم، مؤكدة أن مثل هذه الخطوة تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي.

إلا أن مسؤولين أميركيين في واشنطن وآخرين يقومون بمهام في قارة آسيا لم يصلوا إلى حد تأكيد تقارير اوردها مركزان أميركيان للابحاث بأن الابخرة المنبعثة من مجمع يونجبيون النووي بكوريا الشمالية تشير إلى أن مفاعلا كان توقف عن العمل عام 2007م قد عاود نشاطه.

وقالت ماري هارف نائبة المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أمس الأول: حسبنا القول أنه لو صح هذا الأمر فانه يمثل انتهاكا للقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن الدولي وهي تتعارض بطبيعة الحال مع التزامات كوريا الشمالية بموجب البيان المشترك الصادر في 19 سبتمبر 2005م."

وتشير هارف - وهي مثلها مثل مسؤولين أميركيين آخرين ممن يرفضون مناقشة معلومات المخابرات في هذا الشأن - إلى اتفاق صدر عام 2005م وقعته كوريا الشمالية واربع دول من جيرانها والولايات المتحدة وتعهدت بيونج يانج بموجبه بإلغاء برنامجها النووي مقابل تلقي معونات اقتصادية واخرى في مجال الطاقة.

وقالت جلين ديفيز الممثلة الخاصة للسياسة بشأن كوريا الشمالية للصحفيين في طوكيو: إذا اتضح صحة هذه التقارير ...فسيكون أمرا بالغ الخطورة."

وكان مركز يو إس-كوريا في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز والمعهد الدولي للعلوم والأمن: إن ذلك يتسق واعلان بيونج يانج في ابريل الماضي انها ستبدأ تشغيل المفاعل البحثي في بيونج يانج وقدرته 5 ميجاوات.

والامن قد نشرا تقارير يوم الأربعاء الماضي تفيد أن صورا التقطتها الأقمار الصناعية في 31 اغسطس تظهر بخارا ابيض يتصاعد من مبنى في يونجبيون.

وقال ديفيد اولبرايت مدير المعهد الدولي للعلوم والأمن: إن ذلك يتسق واعلان بيونج يانج في ابريل الماضي انها ستبدأ تشغيل المفاعل البحثي في بيونج يانج وقدرته 5 ميجاوات.

وأضاف: نعرف أن بخارا ينبعث منه لكننا لا نعرف أن كان هذا مجرد اختبار أو أنه أعيد تشغيل المفاعل.

حقوقيون يدعون قادة الكومنولث لمقاطعة اجتماع سريلانكا

عواصم/ وكالات

دعت جماعة حقوقية قادة 54 دولة أعضاء في الكومنولث لعدم قيادة وفود دولهم إلى الاجتماع المقرر عقده في سريلانكا في نوفمبر المقبل.

وبررت الجماعة دعوتها بأن الدولة الآسيوية لم تتحمل مسؤولياتها تجاه ما وقع فيها من جرائم حرب إبان الحرب الأهلية.

وقال مدير هيومن رايتس ووتش فرع آسيا براد آدمز إن سريلانكا عليها أن تشعر بالعار، لا أن تكرّم بعقد قمة الكومنولث للدول التي خضعت للاستعمار البريطاني فيها.

كما طالب الدول التي قررت حضور الاجتماع بأن ترسل مبعوثين بمستويات رسمية متدنية تعبيرا عن الاستياء من سريلانكا التي وقعت فيها جرائم حرب.

الحكومة السريلانكية رفضت الانتقاد الموجه لها، واعتبرت على لسان المتحدث باسم الحكومة كيهليا رامبكويلا أن هيومن رايتس ووتش متحيزة تماما ضد بلاده، وأنها دائما تتخذ مواقف وفقا لأجندات بعيدة عن طبيعة عملها.

وقبل أسبوعين صرحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي بأن الديمقراطية في سريلانكا مشوهة وآخذة في التقويض كما أن حكم القانون يتآكل فيها، عازية الأمر إلى الطريقة المأساوية التي انتهت بها الحرب الأهلية قبل أربع سنوات بعد أن استمرت لربع قرن.

وجاء التصريح بعد أن زارت بيلاي سريلانكا.

تجدر الإشارة إلى أن الحرب الأهلية في سريلانكا انتهت في 2009م بعد أن سحقت القوات الحكومية جماعة نمور التاميل المتمردة التي كانت تطالب بالانفصال عن سريلانكا وإنشاء كيان مستقل للأقلية التاميلية.

وقدر تقرير للأمم المتحدة أن الجيش السريلانكي قتل نحو 40 ألفا من المدنيين التاميل في المرحلة الأخيرة من حربه ضد المتمردين، وحثت المنظمة الدولية سريلانكا على القيام بتحقيقات موثوق فيها في عمليات القتل والاختفاء.